

عصرية وسائل الدفع باستخدام البطاقة المغناطيسية كبديل لدفتر التوفير
دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك الشلف في الفترة (2013-2016)

**Modernizing payment methods by using the magnetic card as an
alternative to savings book**

ط. بن عدة المجد - طالب دكتوراه - جامعة تلمسان - الجزائر.
benadda.mhamed@outlook.fr

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم لاستراتيجية تحديث وسائل الدفع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك، والتي انتهجها كغيره من البنوك العمومية في الجزائر لتطوير الخدمة المصرفية خاصة في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016، والتي تدخل في سياق تطبيق توصيات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتمكين هذه البنوك من تطوير قدراتها لتعبئة الموارد المالية خاصة ما تعلق بالسيولة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي، وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة محل الوسائل التقليدية يمكن أن تحقق من خلاله جميع الأطراف المتعاملة (الدولة، البنك، الزبون) عدة امتيازات: كتوفير السيولة، تدنية التكلفة، سرعة أداء الخدمات والحصول على المعلومة، على أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها، بتوفير المعدات والوسائل التي تحتاجها تكنولوجيا المعلومات والاتصال المصرفية، وتكوين الموارد البشرية.

الكلمات المفتاحية: بطاقة مغناطيسية، دفتر التوفير، أنظمة الدفع، السيولة النقدية.

Abstract:

This study aims to make an evaluation of the strategy update and payment methods on the national fund for the provision of reserve-bank, pursued also by other public banks in Algeria for the development of banking services, especially in the period from 2013 to 2016, and within the context of the application of the World Bank recommendations and the World Trade Organization, as well as to enable these banks to develop their capacity to mobilize financial resources, especially those attached with cash in circulation outside the banking sector, and directed towards investment in projects that would achieve economic and social development.

The study found the following results: the use of modern electronic means of payment to replace traditional methods allows all transacting parties (the state, the bank, the customer) to achieve through several privileges: availability of liquidity, minimization of costs, performance of services and access to information faster with the possibility to overcome the difficulties facing the implementation, provision of equipment and means needed by banking information technology and communication, in addition to human resources training.

Key words: magnetic cards, savings accounts, payment systems, liquidity.

JEL classification : G21, G24.

Received: 30/05/2017

Revised: 11/09/2017

Accepted: 01/04/2018

Online publication date: 01/06/2018

مقدمة:

يعتبر الجهاز المصرفي بمثابة المحرك الأساسي لأي نظام اقتصادي، وذلك بفضل ما يمتلكه من قدرات تمكنه من تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تعاظم دوره تحت تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تنادي بضرورة عولمة المصارف، وتحقيق مزيد من الانفتاح على الأسواق المالية العالمية التي شهدت تطوراً كبيراً نتيجة لاستحداث بعض وسائل الدفع التي تعتمد على تقنيات الإعلام والاتصال فأصبحت المعلومات تتناقل فيها إلكترونياً وبسرعة فائقة.

في ظل هذه التطورات أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى هذا المستوى، وقامت في هذا السياق بإعداد قوانين ومراسيم تنظيمية مُعدّلة ومتممة للإصلاح النقدي الذي شهدته في عام 1990، دخلت حيز التطبيق انطلاقاً من سنة 2003، لكنها اصطدمت في الواقع بعدة عقبات لم تقتصر فقط على التأخر المسجل في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الإلكترونية، بل تعدت ذلك حتى إلى رفض فئة كبيرة من المجتمع للتعامل بالوسائل التقليدية لاعتبارات عقائدية، معطية الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاتها.

هذا الأمر استدعى بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كغيره من البنوك العمومية الجزائرية التي كان نشاطها الأساسي يقتصر على الإقراض، إلى التفكير في تنوع الأعمال المصرفية، خاصة مع اشتداد حدة المنافسة بعد منح البنك المركزي الجزائري الاعتماد لفتح بنوك خاصة وأجنبية، والتي أبانت على مستوى عال جداً من الاحترافية في مجال تقديم الخدمة المصرفية الشاملة وفي التكفل بالزبائن في جميع المجالات.

بناءً على ما تمّ عرضه ونظراً لأهمية الموضوع وتعدد جوانبه فإنه يبرز أمامنا السؤال الرئيس التالي: ما مدى تقدم أعمال تطوير وسائل الدفع بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك باستخدام البطاقة المغناطيسية كبديل لدفتر التوفير ؟

1. فرضيات الدراسة: تسعى هذه الورقة البحثية إلى اختبار صحة الفرضية التالية:

- استخدام وسائل الدفع الحديثة محل الوسائل التقليدية كاف لتحسين وتنوع الخدمات المصرفية (تدنية التكلفة، وسرعة الحصول على المعلومة، إرضاء الزبائن...الخ).

2. أهداف الدراسة: إن اختيارنا لهذا الموضوع ما هو إلا محاولة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع دراستنا؛
- إلقاء الضوء على تطور وسائل الدفع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- تقييم عملية استبدال دفتر التوفير ببطاقة توفير مغناطيسية، والتأكد من مدى فعاليتها في تحسين وتنوع الخدمات المصرفية، وفي توفير السيولة اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة.

أولاً: الإطار النظري والقانوني لسياسة تحديث وسائل الدفع

تأسيساً لما سبق، سنقوم بتسليط الضوء على سياسة تحديث وسائل الدفع من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، فضلاً عن عرض الإطار النظري والقانوني لهذه السياسة بالجزائر.

1- مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية: وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح، سنقتصر على سرد أهمها فيما يأتي:

« تُعرّف على أنها مجموعة الأدوات التي تسمح لمالك حساب ودائع باستخدامها من أجل تسوية نفقاته وديونه، لها وظائف وخصائص النقد: وحدة للقياس ووسيلة للتبادل، وتستثنى منها العمليات الخاصة بالتبرعات، التحويلات بين الحسابات لنفس الشخص، والشيكات المدفوعة كضمان والتي لا تمثل دين⁽¹⁾؛

« هي عنصر أساسي من أنظمة الدفع، تكون في شكل بطاقات: الدفع، التحويلات الائتمانية، الشيكات الإلكترونية وغيرها من وسائل الدفع غير النقدية، التي تسمح للمستخدمين النهائيين لها من تحويل الأموال بين حسابات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى⁽²⁾؛

« هي أدوات مصرفية رقمية تستخدم كبديل للنقد في الوفاء بالالتزامات المقدمة لحاملها⁽³⁾؛

- « هي منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق إلكترونية بدلاً من استخدام الطرق التقليدية⁽⁴⁾؛
- « كل الأدوات التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال مهما كانت الوسائل والتقنيات المستعملة⁽⁵⁾؛
- « هي وسيلة تقنية تسمح لملكها باستخدام العملة من أجل تسوية معاملة أو دفع المال لطرف آخر من الحساب أو نقداً⁽⁶⁾؛
- « عرفها التشريع التونسي على أنها: " تلك العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الإلكترونية"⁽⁷⁾؛
- « أما التشريع الجزائري فقد عرفها من خلال المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، المعدل والمتم لقانون النقد والقرض 90-10 على أنها: كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل .

كما سبق يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها كل الأدوات التي تسمح لملكها القيام بعمليات تحويل إلكترونية للأموال من حسابه إلى حساب آخر من أجل تسوية معاملة أو سداد دين، مع استثناء العمليات الخاصة بالتبرعات.

2- الإطار القانوني لسياسة تحديث وسائل الدفع بالجزائر:

تطلب تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، إحداث إصلاح عميق لإطار و وسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، وفي 2003 تمّ تعديله بواسطة الأمر رقم 03-11 وهذا في إطار التفاعل مع المستجدات التي فرضتها العولمة المصرفية، خاصة وأن إصلاح النظام البنكي الجزائري وجعله مطابقاً للمعايير الدولية أضفى متطلباً يحتمل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. هذا التعديل القانوني يعتبر كأول خطوة لبنى فكرة التعامل الإلكتروني الحديث في القطاع المصرفي، ويتضح ذلك من خلال المادة 66 التي تنص على ما يلي: " تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل ". كما نصت كذلك المادة 69 على أنه: " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، ويتبين من خلال هذا النص صراحة نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة.

وقد تعزز بعد ذلك استخدامها بصور الأمر 05-06 المؤرخ بتاريخ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب وفي المادة الثالثة منه استعمل مصطلح " وسائل الدفع الإلكتروني"، حيث اعتبرها المشرع من بين التدابير والإجراءات الوقائية لمكافحة التهريب. وفي سنة 2006 تمّ استحداث أنظمة دفع إلكترونية، وهي بمثابة نقطة تحول في مجال عصنة وسائل الدفع في الجزائر وفقاً للمعايير المعتمدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية لبنك التسويات الدولية.

كما سبق يمكن عرض أهم المراحل التي مرت بها عملية التحديث والتي سنوجزها فيما يلي:

- « 2003 إسناد مهمة قانونية لبنك الجزائر وهي مراقبة أنظمة الدفع (المادة 52 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض)⁽⁸⁾؛
- « في فيفري 2006 الإعلان عن إدخال نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة "آرتس" كقاعدة لعصنة وسائل الدفع⁽⁹⁾؛
- « في ماي 2006 الإعلان عن إدخال نظام المقاصة الإلكترونية "آنكي" والذي يسمح بتبادل كل وسائل الدفع (صكوك، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)⁽¹⁰⁾؛
- « 2010 منح صلاحيات أوسع لبنك الجزائر تشمل سير، مراقبة وأمن أنظمة الدفع (الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض)⁽¹¹⁾؛

ثانياً: تطور وسائل الدفع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64-227 وقد أسندت إليه مهمة جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والأفراد أما في مجال القرض فقد أسندت إليه مهام تمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي تمويل البناء والجماعات المحلية وبعض

العمليات الخاصة ذات المنفعة العامة. وفي إطار العمليات الأخيرة، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وابتداء من سنة 1971 وبقرار من وزارة المالية تم اعتماد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن مما أعطاه دافعا قويا نتيجة زيادة موارده المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق وقد شملت السياسة الإقراضية لهذا الصندوق منح القروض إما لبناء سكن أو شراء سكن جديد أو تمويل مشاركة.

في 6 أبريل 1997، وبناء على قرار محافظ بنك الجزائر رقم 01-97⁽¹²⁾، وبعد مداولات مجلس النقد والقرض تقرر اعتماد تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك، فأصبحت بذلك تسميته الجديدة «الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك»⁽¹³⁾، وهو شركة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره أربع عشر (14) مليار دج، حيث يمكنه القيام بكل العمليات المصرفية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

فبعد إنشاء الصندوق تم طرح أول دفتر توفير في سنة 1966 في شبكة صناديق البريد، ليصل في هذه الفترة عدد الدفاتر التي قُدمت للزبائن (مضاف إليها دفاتر صناديق البريد) إلى (24126)، وفي عام 1989 تجاوز عدد الموفرين الذين لديهم حسابات إلى 3,6 مليون، وفي 2009 بلغ (6,6) مليون منها 3,29 مليون حساب مسير من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهي موزعة كما يلي:

(13211) حساب تجاري جاري، (155359) حساب شيك، (2,72) مليون حساب توفير "سكن"، (396922) حساب توفير "شعبي"، (11) حساب وديعة لأجل "بنك"، (15) حساب وديعة لأجل "سكن"⁽¹⁴⁾.

و يمكن عموماً التطرق لتطور وسائل الدفع بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك كآلاتي:

1- وسائل الدفع التقليدية: وهي متعلقة بالودائع الجارية والودائع لأجل.

« دفتر التوفير "سكن" (LEL): هو حساب لدى الطلب استعمل لأول مرة في شهر مارس 1992، موجه للأشخاص الطبيعيين، وتسجل فيه عمليات السحب والإيداع، الفائدة، والتحويلات من وإلى الحساب، يستحق عليه فائدة، ويتيح لصاحبه إمكانية الاستفادة من قرض عقاري بشروط تفضيلية؛

« دفتر التوفير "شعبي" (LEP): هو حساب لدى الطلب بدأ العمل به في شهر أكتوبر 1992، موجه للأشخاص الطبيعيين، تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، الفائدة، والتحويلات من وإلى الحساب، ويستحق عليه فائدة؛

« دفتر التوفير ذو المسار المغناطيسي (LPM): هذا الدفتر تم طرحه بنمطين (سكن-شعبي) في عام 2005 لتعويض دفتر التوفير الخطي، حيث أصبحت عملية السحب والإيداع تتم بطريقة آلية إلكترونية، حيث يوضع الدفتر في طابعة خاصة به موصولة بجهاز الكمبيوتر لتسجيل العمليات؛

« حساب الشيك: هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب، والتحويلات من وإلى الحساب، حيث لا يستحق فائدة على هذا النوع من الإيداع، ويتم السحب عليها باستعمال دفتر الشيكات والبطاقة البنكية؛

الشكل رقم (1): الوجه الأمامي للشيك



المصدر: وسائل البنك

« الحساب الجاري التجاري: هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً تجارياً، تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب، والتحويلات من وإلى الحساب، ولا يستفيد صاحب هذا الحساب من فائدة على الإيداع، ويتم السحب عليها باستعمال دفتر الشيكات؛

أما فيما يخص الودائع لأجل فهي عبارة عن حساب مصرفي يتم فتحه بناءً على طلب العميل مقابل فائدة و لمدة محددة، ومن أنواعه:

- « حساب إيداع لأجل- سكن: هو حساب إيداع لأجل موجه للأشخاص المعنويين، تصل مدته ما بين السنة والعشر سنوات، الحد الأدنى لفتحته هو 500 000 دج، ويستحق عليه فائدة بمعدل متغير تصاعدي؛
- « حساب إيداع لأجل- بنك: هو حساب إيداع لأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الحد الأدنى لفتح هذا النوع من الحسابات هو 50 000 دج، ويستحق عليه فائدة بمعدل متغير تصاعدي.

2- وسائل الدفع الحديثة: وهي تتمثل في البطاقة ما بين البنوك و بطاقة التوفير المغناطيسية

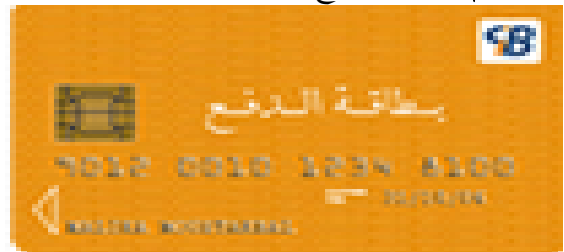
- 1- **البطاقة ما بين البنوك (CIB):** تم الإعلان عن هذا المنتج الجديد في 2003 في شكل بطاقة دفع وسحب بين البنوك، تقوم بصناعتها شركة (SATIM) لفائدة البنك وتكون مرفقة برقم سري، تتيح لصاحبها القيام بالسحوبات النقدية لدى الموزعات الآلية للأوراق النقدية (DAB)، والشبايك الأوتوماتيكية للبنك (GAB)، الموصلة بالشبكة النقدية ما بين البنوك (RMI) حيث تقدم هذه الخدمة طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة، ولقد تمت الانطلاقة التجريبية لتسويق بطاقات ما بين البنوك من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك في مارس 2005 بإصدار (20) بطاقة من أجل مراقبة طريقة عملها والتي استمرت إلى غاية أكتوبر 2006 ل يتم تعميمها في سنة 2007 بمنح (5997) بطاقة للزبائن، وفي 2008 منحت (20240) بطاقة أي بمعدل نمو 150% عن السنة السابقة، وبلغت مع نهاية 2009 عدد البطاقات الموزعة على زبائن البنك (24 934) بطاقة، أما عن عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية المجهزة التابعة للبنك المذكور، والمنتشرة عبر كامل التراب الوطني فبلغت مع نهاية سنة 2010 إلى (150) موزع⁽¹⁵⁾.
- ويوجد نوعين من بطاقات الدفع والسحب ما بين البنوك وهي:
- **البطاقة الكلاسيكية ذات اللون الأزرق (Classic):** يستفيد من هذه البطاقة الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون دخلاً شهرياً منتظماً يقل أو يعادل ثمان مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG)؛
- الشكل رقم (2): بطاقة الدفع "كلاسيك"



المصدر: وسائل البنك

- **البطاقة (Gold) ذات اللون المذهب:** يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون الذين يملكون دخلاً شهرياً منتظماً يفوق ثمان مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الشكل رقم (3): بطاقة الدفع "ذهبية"



المصدر: وسائل البنك

بطاقة التوفير المغناطيسية: هي عبارة عن أداة مرتبطة بحساب توفير، تحتوي على عدة معلومات خاصة بمالكها مسجلة في الشريحة الإلكترونية وفي المسار الإلكتروني المغناطيسي وذلك حسب المعايير الدولية EMV، قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتسويقها لأول مرة في 2013 من أجل تعويض 50 ألف دفتر توفير سكني وشعبي، أما فيما يخص الحصول على البطاقة فيتم تلقائياً عند تقديم الزبون للوكالة لفتح حساب توفير⁽¹⁶⁾، وقد استفاد حالياً أزيد من 260 ألف زبون للبنك من هذه الخدمة، وفيما يلي بعض ميزات هذه البطاقة⁽¹⁷⁾:

-البطاقة نقدية مشخصة وعملية وعالمية، تطابق المعايير الدولية، مؤمنة بشكل مزدوج: شريحة ومسار مغناطيسي بالإضافة إلى شفرة سرية لا تبلغ إلا لصاحب البطاقة؛

-تتيح البطاقة للموفرين إمكانية القيام بعمليات دفع وسحب انطلاقاً من الموزعات الآلية للأوراق النقدية للبنك، وكذا من البنوك الأخرى؛

-البطاقة تمنح للزبائن راحة واستقلالية أكثر، بالإضافة إلى جودة الخدمات؛

-تخفيض من مدة الانتظار حول شبائيك الوكالات من خلال السرعة في معالجة العمليات؛

-إمكانية الاطلاع الفوري على رصيد الفوائد؛

-الفحص والاطلاع على الرصيد وعلى ماضي الحساب على مستوى كل الموزعات الآلية.

وقد تطورت هذه الوسيلة كذلك بإصدار منتج جديد وهي بطاقة التوفير "راس مالي" بدون فائدة، تستجيب لمطالب شريحة كبيرة من المجتمع ممن يعارضون المعاملات الربوية.

ثالثاً: عرض وتقييم عملية استبدال دفتر التوفير ببطاقة توفير إلكترونية بنك الشلف للفترة (2013-2016)

بعد عرضنا في المحور السابق لاهم مراحل تطور وسائل الدفع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى آلية عمل البطاقة المغناطيسية بكل أنواعها، وإلى مدى تقدم عملية استخراجها وتوظيفها كبديل لوسائل الدفع التقليدية في المديرية الجهوية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط- بنك الشلف .

أ. عرض عملية استبدال دفتر التوفير ببطاقة توفير إلكترونية: سنقوم في هذا السياق بعرض تجربة المديرية الجهوية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالشلف في استبدال دفتر التوفير التقليدي ببطاقة التوفير المغناطيسية بنوعها التي بفائدة (سكن-شعبي) والأخرى من دون فائدة (راس مالي) في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016: بطاقة التوفير المغناطيسية حساب (سكن-شعبي) :

تضم محفظة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك حالياً أزيد من ثلاثة ملايين دفتر توفير، بعضها خطي والأخرى تحتوي على شرائح رقمية، شرع البنك منذ 14 أبريل 2013 في عملية استبدالها ببطاقات مغناطيسية، وهو حل نقدي آمن يتماشى والمعايير العالمية المطبقة بشأن وسائل الدفع الإلكترونية، وقد اعتمد بنجاح في البداية عبر موقع تجريبي يضم 10 وكالات، ليتم بعده تعميم استخدام هذا المنتج النقدي الجديد عبر جميع الوكالات المنشرة في التراب الوطني.

آلية استخراج البطاقة المغناطيسية: تمر عملية استخراج البطاقة بعدة مراحل تدخل في إطار ضمان مصداقيتها وسلامة أموال الزبائن، والتي نوجزها فيما يلي⁽¹⁸⁾:

تسجيل طلب فتح البطاقة في برنامج مخصص يسمى بـ "SELECT SYSTEM"، عن طريق إعداد تعريف خاص بالزبون "ID" مكون من (12) خانة، (05) خاصة برمز الوكالة و (07) خانات خاصة بالزبون: يتم الطلب على مستوى الوكالة من طرف عون البنك المكلف وهذا بعد تقديم الزبون لطلبه، بعدها يثبت الطلب على مستوى الوكالة بموافقة الشخص المؤهل قانونياً (المدير أو نائبه، رئيس مصلحة التوفير)، ففي حالة قبول الطلب يرسل آلياً إلى مركز تشفير البطاقات بالمديرية المركزية بالجزائر العاصمة، وفي حالة رفضه ترفق معه جميع التحفظات؛

تشخيص البطاقة: يتم على مستوى المديرية الجهوية بعد استقبال الطلب المشفر من المديرية المركزية بالجزائر العاصمة عبر نظام الخادم "serveur" ويكون بتشخيص كل من الشريحة و المسار المغناطيسي، طباعة البطاقة، تحرير الرقم السري للبطاقة "Pin Mailer"؛

إرسال البطاقة المستخرجة والرقم السري إلى الوكالة، كل منها في ظرف محكم مع تكليف شخصين بهذه المهمة؛

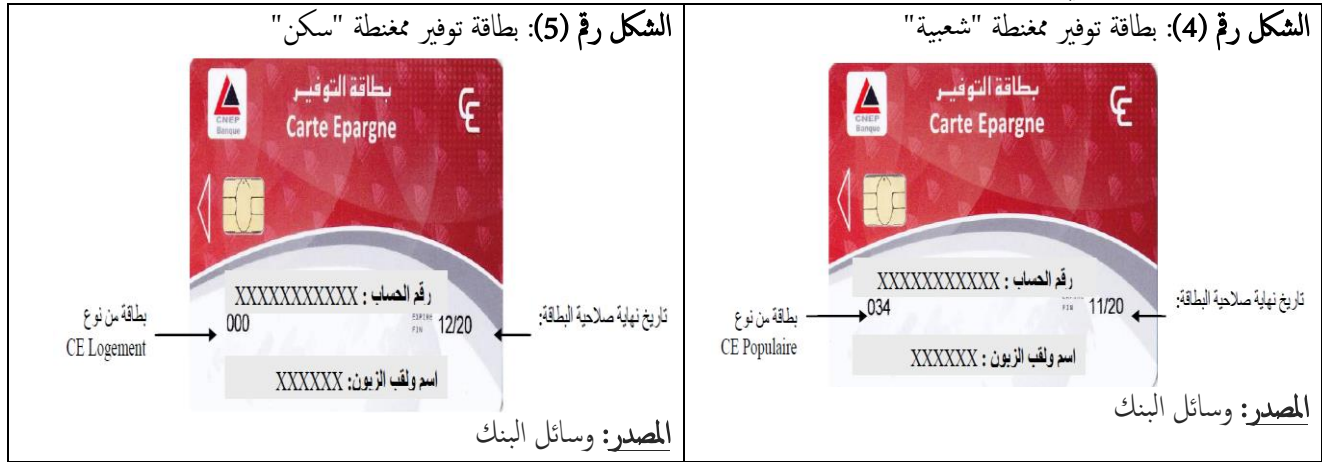
استلام البطاقة والرقم السري من طرف العون المكلف بالوكالة، في اجل لا يتعدى (07) أيام من تقديم الزبون لطلبه؛

استدعاء الزبون كتابياً أو إعلامه هاتفياً بوصول الطلب؛

تنشيط عمل البطاقة في برنامج "SELECT SYSTEM" من طرف مدير الوكالة.

خصائص البطاقة المغناطيسية⁽¹⁹⁾: من بين أهم خصائصها ما يلي :

◀ لها منظر خارجي موحد، بلون احمر قرميدي، لون ابيض وآخر رمادي؛



◀ الوجه الأمامي للبطاقة يتكون من: رمز المؤسسة (الشعار)، اسم المنتج "بطاقة توفير"، طبعة المنتج: 500-034-000، الرمز التجاري "CE"، شريحة ووضعية إدخالها في القارئ الموضح في الشكل الموالي؛

الشكل رقم (6): قارئ البطاقة المغناطيسية بالبنك



المصدر: وسائل البنك

◀ الوجه الخلفي للبطاقة يتكون من : إمضاء الزبون، توصيات خاصة به، عنوان البريد الإلكتروني والمقر الاجتماعي للبنك؛

الشكل رقم (7): الوجه الخلفي للبطاقة المغنطة



المصدر: وسائل البنك

◀ رقم البطاقة PAN، لقب واسم الزبون، تاريخ نهاية الصلاحية؛

◀ يمكن استعمال البطاقة عند تعطل الربط عبر شبكة اتصالات الجزائر إذ يتسنى للزبائن القيام بعمليات سحب في إطار السقف المحدد خلال طلب بطاقة التوفير؛

1- بطاقة التوفير المغناطيسية "راس مالي":

أطلق الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط خدمة مصرفية جديدة " راس مالي"، وهو حساب توفير يسمح للزبائن بإيداع أموالهم من دون الحصول على فائدة، حيث دخلت هذه الخدمة حيز التطبيق بداية من 18 نوفمبر 2015 عبر كامل وكالات البنك، وعليه تعتبر خدمة "رأس مالي" منتج توفير موجه أساساً للخواص الذين يملكون أو لا يملكون حساب توفير شعبي، أو حساب توفير سكن، و يمكن للزبائن البنك فتح بطاقة التوفير "رأس مالي" وشكلها كما يلي:

الشكل رقم (8): بطاقة توفير ممغنطة نوع "راس مالي"



المصدر: وسائل البنك

■ خصائص بطاقة التوفير "رأس مالي": من بين خصائصها نذكر ما يلي:

- ◀ تتم عملية السحب أو إيداع الأموال من و إلى بطاقة التوفير الجديدة " راس مالي" بالمجان من دون اقتطاع دينار واحد؛
- ◀ يعتبر المنتج البديل "رأس مالي" مضمون وسريع، و يمكن من خلاله للزبون الاطلاع على رصيده وعلى آخر العمليات بالمجان وفي أي وقت يريد؛
- ◀ على شكل بطاقة دفع إلكترونية رمزها "500"، تُستعمل لإجراء كل العمليات في موزعات الدفع الإلكتروني المتواجدة على مستوى كل وكالات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك و موزعات البنوك الأخرى؛
- ◀ تمتد صلاحية بطاقة التوفير المغنطة " رأس مالي" إلى خمس سنوات يتم تجديدها بطريقة آلية أو بطلب من الزبون؛
- ◀ تخضع بطاقة التوفير "راس مالي" إلى نفس قوانين وشروط فتح حسابات التوفير الأخرى بالبنك.

■ مبررات استحداث منتج "راس مالي" بدون فائدة:

- من بين أهم مبررات إصدار الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لخدمة "راس مالي" هي:
- ◀ تمكين الأفراد الذين يرفضون إيداع أموالهم في هذه المؤسسة المالية لقناعات دينية من فرصة الحصول على حساب توفير دون فوائد ربوية، في حين لا يزال التنظيم الذي يحدد عمل البنوك في الجزائر غير مرن مع نظام عمل البنوك الإسلامية؛
- ◀ الاستجابة إلى البرنامج الحالي للحكومة والمسمى بـ "برنامج الامتثال الضريبي الطوعي" كعنوان لعفو ضريبي شامل يهدف إلى استقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك بحثاً عن السيولة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى للبلاد التي باتت تهددها سياسة التقشف المنتهجة،

◀ استقطاب جزء من السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي والتي تقدر بـ 3700 مليار دينار.

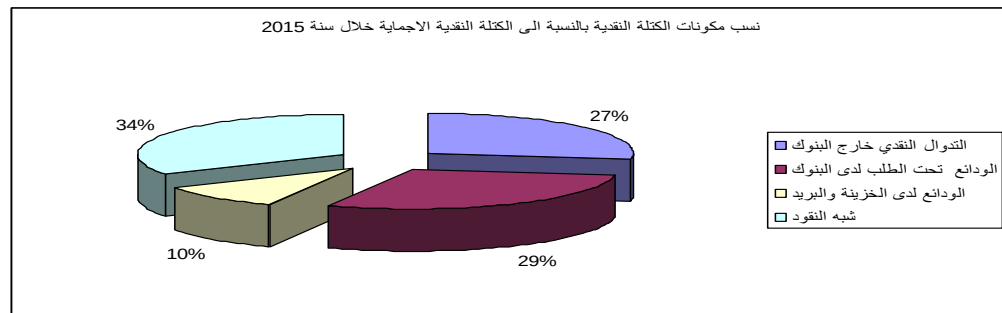
وفما يلي أهم الإحصائيات التي تبين هيكل السيولة النقدية المتداولة في القطاع المصرفي وخارجه :

الجدول (1): تطور مكونات الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة 2010-2015 الوحدة مليار دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التداول النقدي خارج البنوك (1)	2 098,60	571,50	2 952,30	3 204,00	3 658,90	3 700,00
الودائع تحت الطلب في البنوك (2)	2 922,30	536,20	3 380,20	3 564,50	4 460,90	3 927,50
ودائع لدى الخزينة ولدى البريد (3)	735,50	034,00	1 349,00	1 481,30	1 460,40	1 364,50
النقود (4) = 3+2+1	5 756,40	141,70	7 681,50	8 249,80	9 580,20	8 992,00
شبه النقود (5)	2 524,30	787,50	3 333,60	3 691,70	4 083,70	4 492,07
الكتلة النقدية (M2) (4+5 = 6)	8 280,70	929,20	11 015,10	11 941,50	13 663,90	13 484,07
نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى الكتلة النقدية %	25,34	25,90	26,80	26,83	26,78	27,44
نسبة الودائع تحت الطلب للبنوك إلى الكتلة النقدية %	35,29	35,61	30,69	29,85	32,65	29,13
نسبة وودائع لدى الخزينة والبريد إلى الكتلة النقدية %	8,88	10,41	12,25	12,40	10,69	10,12
نسبة أشباه النقود إلى الكتلة النقدية %	30,48	28,07	30,26	30,91	29,89	33,31
المجموع %	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستعانة بمعطيات متفرقة من بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: نوفمبر 2014، تقرير الثلاثي الثالث لبنك الجزائر نوفمبر 2015 (إحصائيات موقع بنك الجزائر)

وفيما يلي التمثيل البياني لهذه المعطيات:



المصدر: بالاستعانة بمعطيات الجدول (1)

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني المرفق له أن نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى الكتلة النقدية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 25,34 % سنة 2010 إلى 27,44 % سنة 2015، وهي نسبة معتبرة لا تعكس الجهود التي سخرتها الدولة لتحديث وتطوير

الخدمات المصرفية بالبنوك العمومية من أجل التحكم في السيولة النقدية، وفي هذا الإطار قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كغيره من البنوك الأخرى بإطلاق مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة، بغية استحداث وسائل الدفع من جهة، وامتصاص جزء من السيولة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي من جهة أخرى، حيث نصت المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على تأسيس "برنامج الامتثال الضريبي الطوعي"، والذي ينص على أن تكون الأموال المودعة لدى البنوك من طرف كل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته محل إخضاع ضريبة جزائية تحرر بمعدل 7%، والذي يُمكنهم من تحويل رؤوس أموالهم من السوق الموازية نحو البنوك .

ويؤكد نفس القانون على ضرورة معرفة مصدر هذه الأموال المودعة، حيث يؤكد على أنه يجب أن تكون هذه الأموال أو المعاملات في الأصل من مصدر مشروع ولا يرتبط بأي فعل يُجرّمه قانون العقوبات والتشريع المعمول به في مكافحة غسيل الأموال والإرهاب .

وقد سمح برنامج تحويل أموال السوق الموازية إلى البنوك، والمعروف ببرنامج الامتثال الضريبي الطوعي منذ انطلاقه في أوت 2015 إلى الآن باستقطاب أكثر من 3.5 مليار دينار جزائري حسب ما أعلنه الرئيس المدير العام لبنك التنمية المحلية "نجد كريم"⁽²⁰⁾.

2- تقييم عملية استبدال دفتر التوفير ببطاقة توفير إلكترونية لبنك الشلف للفترة (2013-2016)

تأسست المديرية الجهوية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالشلف في 01 جانفي 1992 وأوكلت لها آنذاك مهام الإشراف على (16) وكالة تابعة لها، وتشرف حالياً على تسيير مصالح (13) وكالة موزعة على (04) ولايات، تقوم هذه الوكالات بتقديم عدة خدمات لربائنها كانت في البداية تقليدية تقتصر على حسابات دفاتر التوفير والشيكات، والجدول الموالي يوضح تطور عدد الحسابات المفتوحة في هذه الوكالات إلى غاية 31 ديسمبر 2015:

الجدول (2): عدد الحسابات المفتوحة على مستوى الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بالشلف إلى غاية 31 ديسمبر 2015

الوكالات	حساب توفير "سكن-شعبي"	حساب جاري	حساب شيك
الشلف	62 634	298	4 310
تنس	21 328	77	1 474
بوقدير	12 128	271	1 242
تيارت	45 718	206	3 560
قصر الشلالة	5 233	26	364
فرنندة	10 905	46	1 333
السوقر	4 208	28	1 074
تيسمسيلت	21 759	220	2 340
عين الدفلى	23 838	250	2 641
مليانة	12 584	22	878
خميس مليانة	19 534	35	1 345
العطاف	16 869	39	995
الشلف 2	1 829	24	997
المجموع	258 567	1 542	22 553

المصدر: (à 15/03/2016) Rapport d'Activité de la Direction de Réseau de Chlef Arrêté au :

l'occasion du visite du PDG)

ومن أجل تنويع الخدمات المصرفية وتماشياً مع المستجدات العالمية المعاصرة التي تنادي بضرورة عصرة البنوك، قام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كغيره من البنوك بابتكار بعض وسائل الدفع الحديثة التي سنعرضها في الجدول الموالي:

الجدول (3): عرض تطور وسائل الدفع الإلكترونية في الفترة 2013-2016

السنوات نوع البطاقة	2013	2014	2015	من: 01 جانفي 2106 إلى غاية 15 مارس 2016
بطاقة توفير مغناطيسية "سكن-شعبي"	5 403 (انطلاقاً من 29 ماي 2013)	14 468	21 515	23 359
بطاقة توفير مغناطيسية "رأس مالي"	-	-	570 (انطلاقاً من نوفمبر 2015)	1 431
بطاقة إلكترونية ما بين البنوك "CIB"	1 836	2 024	2 363	2 453

المصدر: Rapport d'Activité de la Direction de Réseau de Chlef Arrêté au : 15/03/2016 (à l'occasion du visite du PDG)

من خلال معطيات الجدول (1) و (2) نلاحظ بأن وسائل الدفع الحديثة التي تم استحداثها تراوحت بين:

- بطاقة الدفع ما بين البنوك والتي بلغ عددها (2 453) بطاقة من بداية سنة 2008 إلى غاية نهاية 2015، هذه البطاقة يمكن أن يمنحها البنك لكل زبون يملك حساب جاري وحساب شيك، أي أن عملية تسويق البطاقة ما بين البنوك غير كافية بالنظر إلى عدد الحسابات (24 095) في نهاية عام 2015، ومنه عدد البطاقات التي لم يتم تسويقها بلغت (21 642) بطاقة؛

- بطاقة التوفير المغناطيسية المستخرجة وصل عددها في ظرف ثلاثة سنوات إلى (22 085) بطاقة، وهي حصيلة غير كافية بالنظر إلى عدد حسابات التوفير "سكن-شعبي" (258 567) المفتوحة على مستوى كل الوكالات، أي أن نسبة التحديث (استبدال دفتر بالبطاقة) بلغت 0,09 % فعدد البطاقات التي لم يتم تحويلها إلى بطاقات (236 482)؛

ومنه فإن عملية استبدال دفتر التوفير بالبطاقة المغناطيسية لا تسير في الاتجاه الصحيح نتيجة لبطء وتيرة العمل، والنسب التي اعتمدنا عليها في التحليل تثبت ذلك .

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

- ❖ تمثل عملية تحديث وسائل الدفع إطاراً جديداً لتطوير الخدمة المصرفية، بالتركيز على هدف تحقيق رضا الزبون من خلال تمكينه من الحصول على المعلومات بسرعة وبأقل تكلفة؛
- ❖ لضمان فعالية عملية عصرة وسائل الدفع بأي بنك، لابد من توفر شروط أولية مسبقة متعلقة بتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة إضافة إلى موارد بشرية مؤهلة؛
- ❖ السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي في الجزائر غير مستغلة، يرجع ذلك أساساً إلى ضعف الأدوات والوسائل المستخدمة من طرف البنوك في امتصاص جزء منها؛
- ❖ عملية استبدال الدفاتر التقليدية ببطاقة التوفير في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالشلف أو في مناطق أخرى، لا تسير بالوتيرة اللازمة نتيجة للتركيز على فتح الحسابات الجديدة وإهمال تحويل الحسابات القديمة إلى بطاقات، فمن مجموع (258 567)

حساب توفير مفتوح إلى غاية 31 ديسمبر 2015 بوكالات بنك الشلف، لم يتم استخراج إلا (22 058) بطاقة أي ما يعادل نسبة 0,09%؛

- ❖ التغيرات التكنولوجية السريعة لا تستطيع فئة كبيرة من العمال استيعابها نتيجة لمحدودية مستواهم الدراسي، ولعدم تحكمهم في تقنيات الإعلام الآلي؛
- ❖ التأخر في تطبيق الهيكل التنظيمي التجاري الجديد للوكالة، والذي يجعل مركز اهتماماته في الوكالة على الزبون ؛
- ❖ التكنولوجيا المصرفية المعتمدة حالياً لا ترقى إلى مستوى هذا البنك؛
- ❖ نقص في اليد العاملة المؤهلة على مستوى شبائيك الوكالة، ونقص كبير كذلك في عدد العمال بعد إحالتهم على التقاعد؛
- ❖ الاعتماد في نظام التعويضات على الأجر الزمني الثابت وهو مشط ومخيب لطموحات العديد من العمال الذين يبذلون جهداً كبيراً في أداء خدماتهم بالبنك؛
- ❖ غياب سياسة التحفيز، فالبنك يمنح سنوياً للعمال منحة للمجهود قيمتها ثابتة، يتحصل عليها كل العمال دون النظر إلى الجهد المبذول في العمل، بينما تعتمد شركة التأمين الفرنسية "Cardif" على نظام تحفيزي، هذه الأخيرة تربطها علاقة شراكة مع البنك في مجال تسويق خدمات التأمين، هذه العمليات يقوم بها المكلف بالزبائن في البنك والذي يُفضل بيع خدمات "Cardif" على منتجات البنك لأنه يتلقى على ذلك مكافآت وتحفيزات أخرى مُغرية؛
- ❖ من خلال نتائج الدراسة يمكن لنا اختبار الفرضية التي وضعناها في مقدمة البحث: "استخدام وسائل الدفع الحديثة محل الوسائل التقليدية كافٍ لتحسين وتنويع الخدمات المصرفية (تدنية التكلفة، وسرعة الحصول على المعلومة، إرضاء الزبائن...الخ) ".

ولهذا فإن استخدام وسائل الدفع الحديثة لا يكفي لتطوير الخدمات المصرفية بل يجب أن يسبق ذلك تذليل الصعوبات التي تواجه تنفيذها خاصة ما يتعلق بـ:

- توفير المعدات والوسائل التي تحتاجها تكنولوجيا المعلومات والاتصال المصرفية؛
- التدريب المسبق للموارد البشرية واعتماد معيار الكفاءة في التوظيف؛
- اعتماد الهيكل التنظيمي التجاري للوكالة OCA وهو المناسب لتسويق هذه المنتجات الحديثة وللتكفل بالزبائن؛

2- التوصيات

حتى يتم تفعيل عملية تحديث وسائل الدفع في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، واستخدامها كإطار جديد لتنويع الخدمات المصرفية، إرضاء الزبون وامتصاص جزء من السيولة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي، سنقترح فيما يلي جملة من التوصيات نأمل أن يأخذها البنك بعين الاعتبار:

- ◀ العمل على إيجاد خطة عمل صارمة لتسريع عملية استبدال كل الدفاتر التقليدية ببطاقة التوفير المغناطيسية من خلال:
- تنصيب فرق عمل على مستوى كل الوكالات لمتابعة هذه العملية، مع القيام بإعداد جدول زمني واستدعاء كل الزبائن المعنيين بعملية الاستبدال؛
- تخصيص تعويضات مالية ومكافآت تحفيزية للعمال الذين أنهموا هذه العملية في الآجال المحددة.
- ◀ تعميم استخدام البطاقة المغناطيسية عبر مكاتب البريد التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والتي يوجد بها عدد هائل من الزبائن (أزيد من 200 3 مكتب بريد مقارنة بـ 250 وكالة تابعة للبنك)؛
- ◀ الإسراع في إدخال خدمات الأنترنت إلى جميع الوكالات التابعة للبنك من أجل الاستفادة من سرعة أداء العمليات البنكية وإرسال واستقبال المعلومات؛
- ◀ التخلي عن نظام الربط السلبي X25 المعتمد حالياً وتعويضه بنظام لاسلكي حديث، أكثر دقة وسرعة في نقل المعلومات، بأدنى تكلفة وأقل عرضة للأعطاب؛

◀ الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية المتطورة التي تساهم بدرجة كبيرة في تقليل الأعباء، وتحسن من الأداء المصرفي للبنك وذلك من خلال:

- استخدام خدمة الهاتف المصرفي Phone Bank لتفادي طوابير الزبائن والتكفل بهم عن بعد (خدمات الموزع الصوتي)؛
- استخدام خدمات المصرف المنزلي home banking وهذا حتى نسهل على الزبائن إجراء العمليات المصرفية والتعامل مع الموظف من منزله عبر الإنترنت ودون الانتقال إلى مقر البنك؛
- توفير موقع إلكتروني باللغة العربية والتي تتقنها شريحة كبيرة من زبائن البنك مع إضافة لغات أخرى إن أمكن ؛
- توفير خدمات الدفع الآلي لفواتير: الكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف...الخ؛
- البحث عن أفضل وسائل التشفير وتطويرها لحماية هذه الوسائل الحديثة للدفع من خطر القرصنة الإلكترونية.

◀ التوجه نحو اعتماد منتجات مصرفية إسلامية كإستراتيجية لاجتذاب عملاء جدد يتخرجون من معاملات البنك الربوية، وهو ما يساهم بالتأكد في زيادة الحصة السوقية للبنك ويرفع من حصيلة نشاطه، هذا فضلاً عن ما أثبتته هذا الأسلوب من نجاعة وصلاية في التجنب والصمود للأزمات المالية؛

◀ الاستفادة من تجارب بعض البنوك في دول المتوسط الناشئة والدول المتقدمة، والوقوف على مواطن القوة التي ساعدتها في الوصول إلى الهدف المحدد، ومواطن الضعف التي عرقلت سير عملية عصرة وسائل الدفع في بدايتها؛

◀ الاستعانة والاستفادة من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة بالموضوع، خاصة في جوانب تقديم مساعدات فنية ومالية، كما أن برامج الصندوق تتضمن دعم تحديث البنوك التقليدية، وذلك في إطار المساعدة الفنية من خلال إرسال البعثات الفنية والتدريب وتقديم الاستشارات لموظفي البنوك المركزية والبنوك التجارية؛

المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية والأجنبية

- 1- جلال عايد الشورة، "وسائل الدفع الإلكتروني"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2008
- 2- Bonneau Thierry, « **Droit Bancaire** », édition Montchrestien , Paris – 1994
- 3- D'hoir Lauprêtre Catherine , « **Droit du crédit** », édition ellipses , Lyon– 1999

ب- المواقع الإلكترونية

- 4- الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأوروبي EUROPEAN CENTRAL BANK(euro system), copy right 2016
- 5- الموقع الإلكتروني: WIKIPEDIA.org , l'encyclopédie libre
- 6- www.elkhabar.com , en date du : 19/03/2016

ت- التقارير والمجلات والقوانين

- 7- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والقانوني للجزائر"، طبعة أكتوبر 2012
- 8- المقرر رقم 01-97 المؤرخ في 6 أفريل 1997، المتضمن اعتماد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك، الجريدة الرسمية، العدد (33) الصادر في 25 ماي 1997
- 9- Ouvrage, « **les 40 ans de la CNEP-Banque 1964-2004** », éditée à l'occasion du 40ème anniversaire de la création de la CNEP-Banque, Alger 2004
- 10- Revue CNEP News, N° 32, 3^{ème} trimestre 2001
- 11- Revue de presse CNEP-banque, **Les algériens préfèrent la CNEP-banque**
- 12- Revue trimestrielle de la CNEP Banque N° 33, 2^{ème} trimestre 2012
- 13- Décision Réglementaire de la CNEP Banque N° 1306 du 07/02/2012, Portant la Mise en Place de la Carte Epargne
- 14- Note de Procédure N° 01 du 22/01/2013 , Portant Modalités de traitements délivrance et Gestion de la Carte Epargne,

¹ - الموقع الإلكتروني : WIKIPEDIA.org , l'encyclopédie libre

² - الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأوروبي EUROPEAN CENTRAL BANK(euro system), copy right 2016

³ - جلال عايد الشورة، "وسائل الدفع الإلكتروني"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 2008، صفحة 22-57

⁴ - جلال عايد الشورة، المرجع نفسه، صفحة 57

⁵ -Bonneau Thierry, « **Droit Bancaire** », édition Montchrestien , Paris – 1994 , p41

-D'hoir Lauprêtre Catherine , « **Droit du crédit** » , édition ellipses , Lyon- 1999 , p 11

⁶- الموقع الإلكتروني : WIKIPEDIA.org , l'encyclopédie libre

⁷- قانون المبادلات و التجارة الإلكترونية رقم 83 لسنة 2000

⁸- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر ، "التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر" ، طبعة أكتوبر 2012 ، ص 120

⁹- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر ، المرجع نفسه ، ص 121

¹⁰- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر ، المرجع نفسه ، ص 123

¹¹- التقرير السنوي 2011 لبنك الجزائر ، المرجع نفسه ، ص 120

¹²-Ouvrage, « **les 40 ans de la CNEP-Banque 1964-2004** », éditée à l'occasion du 40ème anniversaire de la création de la CNEP-Banque, Alger 2004, P146

¹³- المقرر رقم 01-97 المؤرخ في 6 أفريل 1997 ، المتضمن اعتماد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك ، الجريدة الرسمية ، العدد (33) الصادر في 25

ماي 1997

¹⁴- Revue CNEP News, N° 32, 3^{ème} trimestre 2001, Page 15

¹⁵- CNEP-banque, **Les algériens préfèrent la CNEP-banque**, Op cit , P17.

¹⁶- Revue trimestrielle de la CNEP Banque N° 33, 2^{ème} trimestre 2012, Page 14

¹⁷- Décision Réglementaire de la CNEP Banque N° 1306 du 07/02/2012, Portant la Mise en Place de la Carte Epargne, page 2

¹⁸- Note de Procédure N° 01 du 22/01/2013 , Portant Modalités de traitements délivrance et Gestion de la Carte Epargne, Page 3, 4, 5

¹⁹- Note de Procédure N° 01 du 22/01/2013 , Portant Modalités de traitements délivrance et Gestion de la Carte Epargne, Page 3, 4, 5

²⁰- www.elkhabar.com , en date du : 19/03/2016